ملخص باللغة العربية

قضايا مكافحة الإغراق فى الصين وآثارها الاقتصادية على إتفاقيات التجارة الإقليمية

د. سها مغاورى
جامعة ٦ أكتوبر

تناولت الدراسة مكافحة الإغراق أحد القضايا الاقتصادية الهامة التي تواجهها الصين، لذلك اصبح تعزيز دراسة سياسات مواجهة مكافحة الإغراق إحدى المشاكل التي تواجهها، ولاسيما ان صادرات الصين وارداتها حققت ذروتها بعد انضمامها الى منظمة التجارة العالمية فى عام ٢٠٠١.

يشير مصطلح **الإغراق** Dumping بأنه طرح منتجات في الأسواق بسعر يقلّ عن سعر بيعها في أسواق الدولة المنتجة لها أو بسعر يقلّ عن سعر بيعها في أسواق الدول الأجنبية الأخرى أو بيعها بسعر يقلّ عن تكاليف إنتاجها؛ مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمنتجات المحلية المثيلة في الدولة المستوردة لهذه المنتجات، ومن ثم يعتبر الإغراق من أنشطة المنافسة غير العادلة ، لذلك يواجه معارضة حكومة البلد المستورد وشركاته، كما يواجه استنكار مختلف الدول.

وفى هذا الإطار تبؤات الصين للعام الثامن على التوالى كأكبر مصدر للبضائع على مستوى العالم فى عام ٢٠١٦، حيث شكلت الصادرات السلع الصينية ١٣,٢ فى المائة من اجمالى القيمة العالمية، وتجاوزت ٢,١ تريليون دولار امريكى فى العام الماضى مقابل ١,٦ تريليون دولار امريكى من الواردات،وهذه هى السنة الثامنة على التوالى التى تحتفظ فيها الصين بمكانتها باعتبارها اكبر مصدر للبضائع فى العالم وثانى اكبر مستورد.

وفي الربع الأول من عام ٢٠١٧، بلغ إجمالي قيمة الواردات والصادرات في الصين ٨٩٩,٩٧ مليار دولار ، حيث بلغ حجم الصادرات ٤٨٢,٧٩ مليار دولار بزيادة قدرها ١٥٪ ، وبلغ حجم الواردات ٤١٧,١٨ مليار دولار، بزيادة قدرها ٢٤٪، وبلغ الفائض التجاري ٦٥,٦١ مليار دولار أمريكي بانخفاض نسبته ٤٠,٢٪.

وتطرقت الدراسة الي طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين ،حيث تصاعدت التوترات التجارية بينهما خلال الآونة الأخيرة مع إتهامات متكررة للولايات المتحدة الأمريكية لقيام الصين بإغراق الأسواق العالمية بسلع مصنعة في الوقت الذي يعاني فيه إقتصادها من التباطؤ، مما دعا منتجي الصلب والألمونيوم الأمريكيين إلى تقديم عدد من الشكاوى بشأن مكافحة الإغراق والدعم ضد الواردات الصينية، ومن الجدير بالذكر أنه من المتوقع أن يصل حجم مبيعات التجزئة للتجارة الإليكترونية في الصين ٨٤٠ مليار دولار في عام ٢٠٢١ أي مايقرب من ضعف الحجم المقدر للمبيعات التجارة الإلكترونية للولايات المتحدة في نفس الفترة (٤٨٥ مليار دولار).

وفي إطار تعزيز الدور الصيني في منظمة التجارة العالمية ، قدمت الصين إقتراحاً جديدا يهدف إلى تعزيز ضوابط وأحكام منظمة التجارة العالمية بشأن الشفافية، ومراعاة الأصول القانونية في إجراءات مكافحة الإغراق والدعاوى التعويضية، بينما قدم الاتحاد الأوروبي مبادرة جديدة بشأن تحسين الإبلاغ عن برامج الإعانات إلى المنظمة.

ومن جانب آخر إنعكست قضايا مكافحة الأغراق على الاقتصاد الصيني منذ التسعينيات، حيث اسفرت عن خسارة اقتصادية هائلة للشركات الصينية المصدرة، ففي السنوات الـ٢٠ الماضية تجاوزت ١٠ مليار دولار أمريكي، ولهذا أقام الاتحاد الأوروبي ١٣ قضية لمكافحة إغراق المنتجات الصينية، قيمتها ٥٤٠ مليون دولار أمريكي، تعادل ٨ر١% من إجمالي قيمة الصادرات الصينية ،ومن جانب آخر تؤثر سياسة مكافحة الإغراق علي تقلص السوق الدولية لبعض منتجات الصادرات الصينية باستمرار، حيث يتدهور إقتصاد شركات التصدير ويتوقف إنتاج بعضها، ومن ثم إذا لم يتم مكافحة الإغراق بشكل فعال، يصبح معوق رئيسي لتنمية التجارة الخارجية الصينية.

وتناولت الدراسة الأسباب التي تواجه الصادرات الصينية علي الصعيد الداخلي والخارجي ،فعلي الصعيد الخارجي قبل انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، كانت الدول المتقدمة إقتصادياً في العالم تعتبر الصين من الدول التي لا تطبق نظام إقتصاد السوق، وطبقت سياسات متشددة في مكافحة إغراق المنتجات الصينية، وحددت

القيمة الحقيقية للمنتجات الصينية ببلد بديل أو بلد ثالث، مما تسبب في زيادة عدد قضايا مكافحة إغراق المنتجات الصينية بنسبة كبيرة.

أما علي الصعيد الداخلي فهناك أسباب متعددة منها أن تعديل هيكل الصناعات في الصين أدي إلى تغيير هياكل هذه الصناعات، لكن الإدارة الحكومية للتصدير لم تتكيف مع التطور السريع للتجارة الخارجية، مما يسبب اضطرابات في التصدير، هذا بالإضافة الي افتقار الوعي داخل الشركات بشأن أضرار مكافحة الإغراق فبعض الصادرات لا تباع بأسعار منخفضة، وإنما تصدر بحجم أكبر مما ينبغي مما يثير شكوك البلد المستورد، هذا بالإضافة الي إفتقار بعض الشركات للقدرات المالية التي تمكنها من مواجهة مكافحة الإغراق.

وخلصت الدراسة إلى عدد من السياسات المقترحة لمواجهة الإغراق ومنها:

- وضع وتنفيذ مجموعة أنظمة إحصائية تعكس أنواع الصادرات المتهمة بالإغراق، ولاسيما بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية.
- تشجيع الشركات والمؤسسات المهنية ومكاتب المحاسبة والمحاماة وغيرها من المنظمات الوسيطة، للتنسيق لحماية الصناعات، وتعزيز القدرة على مكافحة الإغراق، ورفع وعي الشركات المصدرة بمكافحة الإغراق.
- إقامة صندوق لمكافحة الإغراق،وذلك لحل مشكلة عدم توفر القدرات المالية الكافية للشركات المتوسطة والصغيرة، ويمكن تدبير أموال الصندوق من القطاعات الاجتماعية بمختلف القنوات بحيث تكون الشركات القوة الرئيسية لها.